بعض لغات العرب
المذكورة في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك
(دراسة وتحليل)

د. الحسين النور يوسف
جامعة الخرطوم – كلية الآداب – قسم اللغة العربية[1]

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

وبعد

المقدمة

الشواهد اللغوية مصدر من مصادر تقوية القواعد النحوية، وقد تعددت مصادر هذه الشواهد ومن بينها لغات العرب كلغة بني تميم والحجازيين وغيرهم وقد رأيت أن ادرس لغات العرب التي وردت في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك وذلك لأن الناس رأيتهم توافروا على الشاهد القرآني والشاهد الشعري وربما الحديث النبوي ولكن تقصد هذه اللغات بالدراسة ولهذا رأيتُ أن أقف عندها مقدماً لذلك بالحديث عما يعد حجة من لغات العرب وما لا يعد مبيناً آراء العلماء في هذا الباب.

---

[1] منتدب حالياً إلى كلية التربية، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية.

لقد حدد ابن عقيل كسابقيه من النحاة نسبة بعض هذه اللغات لقبائلها ولكنه ذكر في بعض المواضع لغات غير منسوبة لقبيلة معينة وهذه ستكون إن شاء الله مجال بحث آخر ربما استطاع المرء نسبتها لأصحابها مضاهاةً لكتاب ابن عقيل بكتب النحو الأخرى.

الدراسة

من الأمور اللافتة للنظر أمر تعدد لغات العرب، وهل تعتمد جميعها أو أن بينها مفاضلة واختلافاً ؟ هذا سؤال وقف عنده علماء اللغة على اختلاف العصور وتتابع الأزمان، وهنا عند رأي أبي الفتح عثمان بن جني في كتابه الخصائص حيث يقول: (باب اختلاف اللغات وكلها حجة).

هذا هو عنوان بابه الذي افتتح بعده حديثه في لغات العرب فقال: (اعلم أن سعة القياس تتيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقلبها القياس ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها ولكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداها فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لهما وأشد أنسابا)

يؤكد هذا النص أن اللغات جميعها تصلح في الاحتجاج بها على قواعد النحو، بل يرى ابن جني انه لا يجوز أن ترد لغة من لغات العرب تكلم بها قوم منهم ولكنه يرى أن الوجه أن تقوى لغة على لغة طلباً لقوة القياس ولا يصح رد إحدى اللغتين بأختها، ويستخدم ابن جني لفظة (رسيلتها) كأنه يعني مماثلتها أخذاً من المعنى العام

للعبارة، وعليه فبهذه الرؤية وذلكم التفسير قويت لغة قريش على غيرها. يقول ابن جني (حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس احمد بن يحي ثعلب قال ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم وكشكشة ربيعة)

ويطول حديث ابن جني وهو يصف لغات العرب المختلفة التي ارتفعت عنها قريش ويبوئ قريشاً مكانة لعلها هي السبب في تميز لغة قريش وأنها اللسان الذي نزل به القرآن دون ألسن سائر العرب وذلك في عمومه وان لم يخل القرآن من لغات العرب الآخرين المتناثرة في آياته وسوره هنا وهناك.

لقد عرض الجلال السيوطي وهو من علماء القرن التاسع الهجري لأمر اللغات وذلك في كتابه الاقتراح وبين السبب الذي فضلت لغة قريش على غيرها فقال: (قال الفراء: كانت العرب تحضر المواسم في كل عام وتحج البيت في الجاهلية وقريش يسمعون لغات جميع العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به فصاروا أفصح العرب وخلت لغاتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ يرينا هذا النص أن قريشاً كانت ذواقة للغة العرب ولهذا بنت لغتها على كل مستحسن وتحاشت كل مستقبح ، وهذا سر نقاء لغة قريش وارتقائها كما يلاحظ أن المعنى العام لهذا النص يتفق مع ما ذهب إليه ابن جني وان كان السيوطي قد نقله رواية عن الفراء ولا شك أن السيوطي يرى رأي الفراء هذا وإلا لما نقله عنه غير معترضٍ عليه ، كما أن السيوطي سمى هذا الفصل في كتابه (في ما رجحت به لغة قريش على غيرها). بالجلاء.فان قريشاً لم يختلف حول رجحان لغتها وقوتها ولهذا بنيت كثير من قواعد اللغة والنحو على لغة قريش، ونقل الجمحي أن أبا عمرو سئل فقيل له: (أخبرني عما سميته نحوا أيدخل فيه كلام العرب جميعا؟ قال لا. قيل فماذا تفعل فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال اعمل على الاقيس وأسمى ما

خالفني لغة) فالنص يبين أن القياس يقتضي أن يؤخذ فيه بما قوي وتواتر ولا يرد ما تبقى من كلام العرب بل يسمى لغة وان لم يكن هو الاقيس والانشر. ويؤيد هذا الرأي ما ذهب إليه ابن جني حيث قال (فإذا كان الأمر في اللغة المعمول عليها هكذا ، وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها وان يتخير ما هو أقوى واشيع منها ، إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئاً كلام العرب ولكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين)[1].

إن كان هذا هو شأن اللغات كما رآه ابن جني فان السيطوي نقل في كتابه الاقتراح نصا لأبي نصر الفارابي وهو من أهل القرن الرابع (ت ٣٣٩ هـ) أي انه جاء بعد ابن جني والأوائل من علماء اللغة، وقد حدد هذا النص من يؤخذ كلامه ومن لا يؤخذ عنه. وقد سمى السيوطي الباب الذي أورد فيه نص الفارابي بقوله (فصل ما يحتج به من كلام العرب ومن تفيد التبعيض عند النحاة، ففهم من ذلك أن بعض العرب يحتج بكلامه وبعضهم لا يحتج بشيء من كلامه. قال السيوطي نقلاً عن الفارابي (قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى (بالألفاظ والحروف) كانت قريش أجود العرب انتقاء للألفاظ والأفصح منها وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا، وإبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربي من قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد، فان هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم أتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانه وبعض الطائيين و لم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل)

يحصر هذا النص قبائل عربية بعينها هي التي يعول عليها ويؤخذ بلسانها، وهو قول يخالف ما مضى من آراء العلماء الذين يقولون بحجية لغات العرب ولكن الفرق

---

[1] ابن جني ، الخصائص ، ج ٢ ، ص ١٢.

هو القوة والضعف. ويستمر السيوطي في نقله عن الفارابي معدداً القبائل التي لا يؤخذ بلسانها مع ذكر العلة في ذلك. يقول السيوطي في الاقتراح نقلاً عن الفارابي: (وبالجملة فانه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن من سكن البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرءون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب ولا النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز لان الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم، والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب وصيرها علما وصناعة هم أهل الكوفة والبصرة فقط من بين أمصار العرب)

هذا النص نص واسع احتوى على أمور عديدة منها:

١- يلاحظ أن القبائل التي أشار إليها النص كلها تسكن أطراف الجزيرة العربية، وعليه فهي عرضة للاختلاط بغيرها من الأمم وبالتالي يكون تعرضها للتأثر بغيرها كبيراً، وهذه لعلها نظرية من نظريات علم اللغة الهامة أبرزها قول أبي نصر الفارابي.

٢- أما القبائل التي تسكن داخل الجزيرة كحاضرة الحجاز وثقيف والطائف فعلة استبعادها هي مخالطتهم التجار الذين يقدمون عليهم.

٣- عرض النص لأمر هام وهو تحديده للنقلة وهم أهل الكوفة وأهل البصرة وهؤلاء هم النحاة الذين قعدوا القواعد وأسسوا أسس اللغة فهو ينحي عليهم باللائمة ولكن هذا الأمر جد خطير لأننا إذا ضعفنا هؤلاء العلماء سنضعف النحو، وهؤلاء اخذوا بالرأي القائل أن لغات العرب كلها حجة وهذا هو المهم لان كتب النحو لا تفرق بين قبيلة وأخرى ولكن قد يضعف من يضعف ويقوي من يقوي على نحو ما ذكره ابن جني في سابق قوله، ولهذا سنرى لغات لقبائل متعددة ممن قواهم ابن جني ترد لغاتهم في شرح ابن عقيل، وابن عقيل نحوي ينهج نهج أهل البصرة والكوفة، وعلى كل فلا يلتفت لقول الفارابي هذا وكفى بابن جني النحوي اللغوي حجة ودليلاً وهو الذي اخذ عن أبي علي الفارسي وهدك به من بحر في العلوم اللغوية.

لقد وردت في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لغات لنحو ثمان من قبائل العرب هي:

لغة أهل الحجاز وبني تميم ولغة طي ولغة ربيعة ولغة بني سليم وبني الحارث وبني دبير وفقعس والثامنة بالإبهام حيث يقول ابن عقيل ويروي لبعض العرب، وعسى أن أبدا بالمواطن التي جاءت فيها لغة أهل الحجاز محللاً ومفسراً ومعدداً المواضع التي وردت فيها هذه اللغة موضعاً إثر موضع وكذلك أصنع مع كل لغة وردت في هذا الشرح الهام الجليل الذي هو أسير شرح عرف وأفاد منه طلاب العلم وإن كانت شروح الألفية كثيرة متعددة فأقول:

١- لغة الحجاز وتميم:

لعل أثر ما يوجد من شواهد في كتب النحو فيما يتصل بلغات العرب يعزي إلى الحجاز أو تميم أو الاثنين معاً لاتفاقهما في كثير من المواضع والشواهد، ولعل المقصود بلغة الحجاز قريش، ولعل السبب في ذلك ما ذكر قبل من أن لغة قريش تميزت بانتقاء الألفاظ واختيار الحسن منها مما تسمعه من العرب إبان حضورها المواسم، ولقد قوى نزول القرآن بلغة قريش موقف هذه القبيلة، ولغتها، أما لغة تميم فهي حسب ما ورد في كتب النحو قسيمة لغة الحجاز فمتى ما ذكروا النحاة الحجازيين ذكروا بعدهم بني تميم وقرنوا بين اللغتين وقارنوا بينهما، فكأن بني تميم هي القبيلة التي تلي قريشاً في المكانة، ولقد ورد ذكر الحجازيين مقروناً ببني تميم في خمسة مواضع من شرح ابن عقيل.

الموضع الأول

قال ابن عقيل: (إذا كان علم المؤنث على فعال كحذام رقاشِ فللعرب فيه مذهبان، مذهب أهل الحجاز بناؤه على الكسر فتقول هذا حذامِ، ومررت بحذامِ والثاني هو مذهب بني تميم إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والأصل حاذمة وراقشة كما عدل عمر عن عامر وجشم عن جاشم)

هذا القول يبين أن الأسماء المعدولة التي على وزن فعال فيها مذهبان الأول البناء على الكسر وهو رأي الحجازيين والثاني إعرابها إعراب الاسم المصروف. وقد أشار الرضي في شرحه على الكافية إلى هذا القول: (علم الأعيان المؤنثة فلغة

الحجازيين بناؤه كله ، قيل لمشابهته لنزال وزنا وعدلاً مقدراً)[1]. هذا الرأي يطابق ما ذهب إليه ابن عقيل ويزيد عليه بان الرضي ذكر علة البناء وهي مشابهة هذه الأسماء لاسم الفعل نزال المبني على الكسر، ومعروف أن من علل بناء الأسماء شبهها بالحروف وذلك في باب الإعراب والبناء.

أما بنو تميم فقد فصل الرضي رأيهم ومذهبهم في مثل هذه الأسماء فقال: (وبنو تميم افترقوا فرقتين أكثرهم على أن ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار، وإنما قدروا العدل فيها تحصيلاً للكسر اللازم بسبب البناء إذ الكسر مصحح للإمالة المطلوبة المستحسنة)[2]. وهذه علة أخرى للكسر في هذا النوع من الأسماء حيث نظر للراء المتطرفة مسبوقة بالألف فناسبها الكسر تمهيداً لإمالة الألف، وهي أيضاً قاعدة معروفة وخصت بذات الراء هنا لأنه يصدق عليها هذا الحكم. ثم بين الرضي مذهب بني تميم في هذه الفرقة فيما تبقى من الأسماء التي على صيغة فعال ولكنها ليست من ذوات الراء فقال: (وغير ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتأنيث والعلمية و لم يحتاجوا في ترك الصرف هنا إلى تقدير العدل كما احتيج إليه في عمر)[3]. فالواضح هنا أن بني تميم يعربون مثل هذه الأسماء إذا خلت من الراء ويجعلونها فقط ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث و لم يشيروا للعدل في مثل هذه الكلمات لأن العلتين الظاهرتين كفتا عن إدخال العدل

---

[1] الرضي الاستراباذي ، شرح الكافية ، ج ١ ص ١٢٦.

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه.

فيها وهما علتان متعلقتان بالمنع من الصرف وهذا يؤكد ما ذهب إليه ابن عقيل في هذه المسألة.

أما الفريق الثاني من التميميين فيقول عنه الرضي معللاً (أو قل هم "أي بنو تميم" على أن جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان أو لا) هذا الفريق يوافق مذهبه مذهب الحجازيين من حيث بناء هذه الطائفة من الأسماء ولعله رأي راجح لان هذه الأسماء أصلها حاذمة وراقشة وفاطمة وعلى هذا المستوى فهي ممنوعة من الصرف فإذا عدلت فصارت حذامِ وفطامِ ورقاشِ دخلت عليها علة ثالثة بعد أن كانتا علتين موجبتين للمنع من الصرف وهنا يكون البناء وهو مقبول لأن الأسماء في غالب أحوالها إذا اجتمعت عليها ثلاث علل بنيت، وهذا رأي كما ذكرت راجح وإن كانت هناك حجة لا بأس بها في إعراب ذوات الراء لشبهة الإمالة فيها.

الموضع الثاني

قال ابن عقيل: (يشار إلى الجمع مذكراً أو مؤنثاً بـ "أولى" وفيها لغتان المد لغة أهل الحجاز وهي الواردة في القرآن الكريم والقصر وهي لغة تميم)[١]. يقصد ابن عقيل بقوله هذا كلمة"أولئك" المكونة من أولى والكاف وهي التي جاءت كثيراً في القرآن الكريم، أما بنو تميم فإنهم يقصرونها فيقولون أولاك وهي لم ترد [على اقل تقدير في رواية حفص عن عاصم] في القرآن الكريم وهذا يدل على قوة لغة الحجازيين ورجحانها على لغة بني تميم إذ القرآن هو الفيصل.

---

[١] ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ، ج ١، ص ١٢٧

قال الرضي الأستراباذي: (وفي جمعهما "أي المذكر والمؤنث" أولاء وأولى ثم أولئك وأولاك وأولاء بالتنوين.. وزعم الفراء أن ترك اللام في كل لغةٍ تميم فيكونون قد اقتنعوا للبعيد والمتوسط بالكاف)[١].

الخلاف بين هاتين اللغتين أن أهل الحجاز ينهون الكلمة همزة مكسورة يقولون أولاء فإذا أضافوا إليها الكاف لتدل على البعيد صارت أولئك وذلك بسبب الهمزة المكسورة في آخرها، أما بنو تميم فاللفظة عندهم تنتهي بألف لينة "أولى" فعند إضافة الكاف لتشير إلى البعيد تصبح الكلمة أولاك وهي ليست من كلام العرب المطرد فالفصيح هو أولئك، والدليل على ذلك قول ابن عقيل بان أولاك لم ترد في القرآن فإذن قويت لغة الحجازيين هنا وضعفت لغة بني تميم وهذا هو المبدأ الذي ذكر من قبل في أوائل هذا البحث.

الموضع الثالث

قال ابن عقيل (أما "ما" في لغة بني تميم أنها لا تعمل شيئاً فتقول "ما زيد قائم" وذلك لأن ما حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو ما زيد قائم وعلى الفعل نحو ما يقوم زيد، ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل "ليس" لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو ما زيد قائماً. قال تعالى "ما هذا بشراً" وقال الشاعر:

أبناؤها متكنفون أباهم   حنقو الصدور وما هم أولادها [٢]

---

[١] الرضي الاستراباذي ، شرح الكافية ، ج ٣ ، ص ٣٨٢.

[٢] ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ، ج ١، ص ٢٨٣

يبحث ابن عقيل في هذا الموضع أحكام "ما" النافية حسب لغة بني تميم الذين يهملونها، ولغة الحجازيين الذين يعملونها ويورد ابن عقيل شاهدين على إعمالها في النص السابق.

قال سيبويه في هذا الشأن (ما عبد الله أخاك وما زيد منطلقاً وأما بنو تميم فيجرونها مجرى "أما" و "هل" أي لا يعملونها في شيء وهو القياس لأنه ليس بفعل وليس "ما" كليس ولا يكون فيها إضمار، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها.. ومثل ذلك قوله عز وجل "ما هذا بشراً" في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف)[1].

يرى سيبويه أن إهمال "ما" لإجرائها مجرى "أما" و "هل" هو القياس وذلك لأن "أما" لا تفعل شيئاً عند دخولها على الألفاظ وكذلك "هل" والعلة لأنها حروف غير مختصة كما ذكر ابن عقيل، إذ لا يجوز دخولها على الأسماء أو على الأفعال ولهذا رأى سيبويه أن إهمالها هو القياس عند النحاة وأنه لغة بني تميم هنا تجري على القياس، والقياس من أهم مبادئ علم النحو إذ قالوا "إنما النحو قياس يتبع" والقياس هنا يقوى لغة بني تميم على لغة الحجازيين.

إن كان القياس قد قوى لغة بني تميم فان النقل والرواية لغة الحجازيين حيث وردت الآية القرآنية بالنصب بعد "ما" تشبيهاً لها بليس. ويذهب سيبويه إلى هذا الباب فيذكر الآية والرسم العثماني فيها وهو النصب في كلمة "بشراً" ويبين أن بني تميم يرفعون ما بعد "ما" حسب لغتهم في الإهمال إلا من تنبه لها في المصحف درى كيف رسمت. ويلاحظ في هذا الموضع المقارنة بين القياس وهو واحد من

---

[1] سيبويه ، عمرو بن عثمان ، الكتاب ، ج ١ ، ص ٥٧-٥٩.

ركائز النحو مع النقل ، و لم يعترض سيبويه لشاهد شعري كما فعل ابن عقيل عندما ذكر شاهد النصب في "أولادها" كما سبق فكأنك تحس أن سيبويه يميل مع القياس ويقدم لغة بني تميم. وقد أكد صحة مذهب الحجازيين في إعمال "ما" تشبيهها لها بليس. ابن عقيل بإيراده شاهداً من كلام العرب وهو بيت الشعر المذكور وفيه تنصب الدال من كلمة "أولادها" فهذا يقوي لغة أهل الحجاز وإن كان النحاة أميل في رأيهم للقياس الذي بنوا عليه مذاهبهم.

الموضع الرابع

قال ابن عقيل: (إذا دل دليل على خبر لا النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين وكثر عند الحجازيين ومثاله أن يقال، هل من رجل قائم ؟ فتقول لا رجل وتحذف الخبر وهو قائم وجوباً عند التميميين والطائيين وجوازاً عند الحجازيين ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور كما مُثل أو ظرفاً وجاراً ومجروراً مثل هل عندك رجل ؟ أو هل في الدار رجل فتقول لا رجل)[1].

هذه المسألة مشبهة بحذف خبر المبتدأ وجوباً في نحو من عندك؟ فتقول زيدٌ، ولا يذكر الخبر هنا لكن الفرق بين ما يجري مع "لا" وما هو جارٍ في باب الابتداء أن وجوب حذف خبر "لا" لغة بني تميم والطائيين، أما الحجازيون فيقولون بجواز الحذف لا وجوبه، ولا فرق في ذلك بأن يكون الخبر في جواب لا مفرداً مثل كلمة

---

[1] ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ، ج ١، ص ٣٧٨

"قائم" في قوله هل من رجل قائم ؟ أو أن يكون الخبر شبه جمله من ظرف أو جار ومجرور. ولقد اشترط ابن عقيل لحذف خبر "لا" أن يدل عليه دليل، والدليل هو صياغته في الجملة الاستفهامية إذ أنه مضمن في الخبر، أشار هو في قوله هل من رجل قائم ؟ فدلت كلمة قائم على الخبر لأنك لو أكملت الكلام لقلت لا رجل قائم ولهذا فطلباً للاختصار مع وجود الدليل حُذف الخبر، قال الرضي (لا يحذف الخبر إلاّ مع وجود الاسم لئلا يكون إجحافاً)[1].

ولعل قول الرضي واضح حيث أن الخبر لا يحذف مع حذف الاسم لأنه لو حدث شيء من ذلك لما تبقى في الكلام شيء مفهوم وقوله إجحافاً أي ظلماً وذلك للسامع إذ حذفهما ظلمٌ له لأنه يستطيع أن يتبين معنى الكلام.

الموضع الخامس

قال بن عقيل: (وإن كان الاستثناء منقطعاً تعين للنصب عند جمهور العرب فتقول ما قام القوم إلا حماراً ولا يجوز الإتباع وأجازه بنو تميم فتقول: [ما قام القوم إلا حمارٌ وما ضربت القوم إلا حماراً وما مررت بالقوم إلا حمارٍ])[2]. المستثنى في هذا المثال ليس جزءاً من المستثنى منه لأن الحمار ليس واحد القوم، ويسمى هذا النوع من المستثنى بالمنقطع، على لغة الحجازيين فإن المستثنى المقطوع يجب نصبه، قال الرضى: (قوله – أي ابن الحاجب – أو منقطعاً في الأكثر أي منقطعاً بعد إلا، نحو: ما في الدار إلا

---

[1] الرضي الاستراباذي ، شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ١٨٣.

[2] ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ، ج ١، ص ٥٤٥

حماراً، أهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقاً لأن بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب)[1].

ظاهر كلام الرضى هنا أن الحجازيين ينصبون في هذا الباب المستثنى على جهة الوجوب ولا يبدلون لأن الغلط بإبدال الحمار من القوم غير مأخوذ به في الفصيح من كلام العرب ولهذا لم يتبع الحجازيون المستثنى وهو لفظ الحمار لفظة القوم في الإعراب لأن الاستثناء مفرغ ولأنه منقطع.

ولقد جاء سيبويه بعبارة واضحة في هذا الباب حيث قال: (هذا باب ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الحجاز وذلك قولك ما فيها أحد إلا حماراً جاءوا به على معنى ولكن حماراً وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه فحمل على معنى لكن)[2]. وقوله "يبدلوا" أي الإتباع كما أشار إليه ابن عقيل. فالمختار هنا كما ذهب إليه سيبويه النصب لا الإتباع أو البدل لعدم تجانس المبدل والمبدل منه، وأشار إليه ابن عقيل بان هذا مذهب جمهور العرب والحجازيون منهم. أما بنو تميم فقد فصّل الرضي في مذهبهم فقال: (وبنو تميم قسموا المنقطع إلى قسمين: أحدهما ما يكون قبله اسم متعدد أو غير متعدّد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم إلا حماراً وما جاءني زيد إلا عمراً فها هنا يجوزون البدل ثم إن ذلك الاسم الذي يجوز حذفه إما أن يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازاً أو لا، فالأول نحو قولك ما في الدار أحد إلا حماراً يصح أن يجعل الحمار إنسان الدار.. ومثله مالي عتاب إلا السيف فلسيبويه فيه وجهان إذا أبدلت احدهما جُعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول

---

[1] الرضي الاسترابادي ، شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ٨٥.

[2] سيبويه ، الكتاب ، ج ٢ ، ص ٣١٩.

المبدل في المبدل منه، والثاني أن الأصل في نحو لا أحد فيها إلا حمار، أن يقال ما فيها إلا حمار أي ما فيها شيء إلا حمار ولكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى المتعدد)[1] . فهذا ونحوه يجوز فيه الإتباع عند التميميين. أما قوله فلسيبويه ففيه وجهان وهو إشارة لقول سيبويه (وأما بنو تميم فيقولون لا احد فيها إلا حمار أرادوا ليس فيها إلا حمارٌ ولكنه ذكر أحداً توكيداً لان يعلم أن ليس فيها آدمي ثم أبدل فكأنه قال ليس فيها إلا حماراً) [2]. الفرق الواضح بين قول الحجازيين [ولكن حماراً] بالنصب وبين قول التميميين على الأتباع [أحد فيها إلا حمار] وذلك بالرفع على الابتداء، ولغة بني تميم محمولة على المعنى أي انه لا إنسان بالدار سوى "حمار" وهو إنسان تلك الدار، وهذا هو الذي جوز الإتباع عند بني تميم. أما القسم الثاني فيقول عنه الرضى (ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم هنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه كقوله تعالى "لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم" أي من رحمه الله تعالى، وقال بعضهم لا عاصم أي لا معصوم فالاستثناء متصل)[3] .

الأمر الذي جعل المستثنى ينصب وجوباً في هذا الموضوع عند التميميين مع انه مفرغ ذهاب شرط ذكروه أو لا وهو أن يكون قبل المستثنى اسم يصح حذفه فهناك كان الاسم الذي يصح حذفه كلمة قوم، وأن المستثنى أقيم مقام المستثنى منه وكان الاستثناء مفرغاً أوجب التميميون النصب وتأولوا الأمر وجعلوا الاستثناء متصلاً، وإذا كان ذلك كذلك وجب النصب لان المعصوم بعض ممن رحمه الله فصار الاستثناء

---

[1] الرضي الاستراباذي ، شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ٨٥.

[2] سيبويه ، الكتاب ، ج ٢ ، ص ٣٢٠.

[3] الرضي الاستراباذي ، شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ٨٦.

متصلاً، وخلاصة القول أن كلا من لغتي الحجازيين والتميميين لها وجهها وشواهدها التي تقويها، وقد أورد سيبويه الشواهد على اللغتين على جهة التسوية فقال: (وعلى هذا أي للإتباع أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبياني:

يا دار مية بالعليا فالسند	أقوت وطال عليها سالف الأبد
وقفت فيها أصيلاناً أسائلها	عيَّت جواباً وما بالربع من أحد
إلا الأواريُّ لأياً ما أُبينها	والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد

وأهل الحجاز ينصبونَ) [1]

موضع الشاهد هو كلمة "الأواريُّ" بالرفع حيث جعلها لا احد فيها إلا الأواري فهي احد الدار لذا اتبعها فرفعها على لغة بني تميم، ثم أردف ذلك بقوله وأهل الحجاز ينصبون أي لفظة الأواريَّ فواضح هنا استواء اللغتين عند سيبويه في مثل هذا الاستخدام، وقد ذكرت قبل ذلك رأي ابن جني وغيره في أن لغات العرب تضعف وتقوى ولكن لا تذهب الحجة فيها، وقد تستوي اللغتان وقد ترجح إحداهما على الأخرى ولكن لا تعد المفضولة المرجوحة ذاهبة ولو ذهبت لاستعصى فهم نصوص كثيرة.

كانت لغة الحجازيين هي أكثر مواضع اللغات في شرح ابن عقيل لهذا ذكرتها أولاً ثم يلي ذلك لغة هذيل وهي في أربعة مواضع ثم تأتي لغات قبائل أخرى كانت اقل. أما مواضع [لغة العرب] بالإبهام من دون تحديد قبيلة بعينها فخي نحو من تسعة مواضع لكن لإبهامها جعلتها آخر مذكور في هذا البحث وبعد فهذه مواضع لغة هذيل.

---

[1] سيبويه ، الكتاب ، ج ٢ ، ص ٣٢١.

الموضع الأول

قال ابن عقيل: (وأما متى فالجر بها لغة هذيل ومن كلامهم أخرجها متى كُمِّه)[1].

ذكر ابن عقيل أن متى هنا جاءت حرف جر وهذا في لغة هذيل فهي عندهم بمعنى "من" فيجرون بها الأسماء. ولقد أشار الرضى إلى المعنى نفسه فقال ("قوله أي ابن الحاجب" ومتى للزمان فيهما أي في الاستفهام والشرط وربما جرت هذيل بمتى على أنها بمعنى من كقوله:

شربن بماء البحر ثم ترفعت   متى لجج خضر لهن نئيج)[2].

هـذا الشاهد هو عين ما ذكره ابن عقيل عندما عرض في شرحه على الألفية لحروف الجر، ولكن لم تكن هذه هي اللغة المطردة و لم ترد في القرآن الكريم متى وهي جارة وعليه فهذه حالة خاصة في لغة من لغات العرب لو استخدمها شاعر لصح له ذلك ولكن استخدام "من" أفصح وأوضح من استخدام متى.

الموضع الثاني

قال ابن عقيل: (وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالمثنى المرفوع فتقول عصاي وفتاي، وهذيل تقلب ألفه ياء وتدغمها في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم فتقول عصيَّ ومنه قوله:

سبقوا هويَّ واعنقوا لهواهم   فتخرموا ولكل جنب مصرع)[1].

---

[1] ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٦.

[2] الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، ج ٣، ص ٢٠٤.

ذكر ابن عقيل في هذا الشاهد لغة هزيل عند إضافتهم ياء المتكلم للاسم المقصور[1]، واللغة الفصيحة هي أن يجعل الاسم كالمثنى فيقال في عصيَّ وهوي عصاي وهواي، قال تعالى: (هي عصاي أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي)[2].

لقد ذكر ابن عقيل لغة هزيل في هذا الموضع وهي إدغام ياء المتكلم في الألف وذلك بعد قلبها ياء ثم تفتح الياء بعد ذلك، و لم يذكر سيبويه في الكتاب، ولا المبرد في المقتضب، ولا الرضي في شرح الكافية شيئاً عن هذه اللغة وان كانت قد ذكرت عند من تلاهم من العلماء، ووقفت على هذا الأمر في كتاب حديث هو "معجم قواعد اللغة العربي" للأستاذ عبد الغني الدقر حيث قال: (ما كان آخره ألفاً وهو المقصور كهدى وعصا تقول فيه هُداي وعصاي وقال جعفر ابن علبة:

هواي مع الركب اليماني مصعد   جنيب وجثماني بمكة موثق

والمشهور في هذا بقاء ألفه والنطق بها كما مثلنا وعند هذيل انقلابها ياء حسن نحو عصيَّ ومنه قول أبي ذؤيب:

سبقوا هويَّ واعنقوا لهواهم   فتخرموا ولكل جنب مصرع)[3]

وظاهر الأمر هو إبقاء الألف على حالها مع إضافة الياء وذلك لان لغة القرآن الكريم كما ذكرت من قبل، ولو كانت لغة هذيل شائعة معروفة لأشار إليها النحاة السابقون ممن ذكرت. أما قول ابن عقيل [وتفتح ياء المتكلم] فأمر هام يدل على نسبة ياء المتكلم إلى اللفظة وييسر الفتح نطق الكلمة وإلا صعب نطقها.

---

[1] ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ، ج ٢، ص ٨٥

[2] سورة طه الآية رقم ١٨.

[3] عبد الغني الدقر ، معجم قواعد العربية ، ص ٤٦١ .

الموضع الثالث

قال ابن عقيل (وقول هذيل في جَوْزه وبَيضَة جَوزَات وبَيَضات بفتح الفاء والعين والمشهور في لسان العرب تسكين العين إذا كانت غير صحيحة) [1]. هذا المبحث مبحث لغوي صرفي لا نحوي إذ يتصل بتحريك عين الكلمة إذا كانت العين حرف علة، فبنو هذيل يحركون جمع جَوْزه وبَيْضة كما ذكر ابن عقيل فيقولون جَوزَات وبَيَضات والمشهور في لام العرب إسكان العين ويسهّل الإسكان النطق بهذه الحروف لوجود الواو والياء.

عرض سيبويه لهذا الأمر في كتابه ولكنه سار على المشهور من كلام العرب. قال سيبويه : (وأما ما كان فعلاً فقصته قصة غير المعتل وذلك جَوْز وجوْزة وجوْزات ولوْز ولوْزة ولوْزات وبيْض وبيْضة وبيْضات) [2]. ويلاحظ أن سيبويه نطق بالكلمة مفردة ثم جمع تكسير وكل ذلك بإسكان حرف العلة ليؤكد أن الجمع السالم وهو بيضات وجوزات لا يمكن أن يخالف نطق المفرد ونطق جمع التكسير إذ الأصل هو الإسكان ولو قالوا جَوَز وبَيَض بالفتح لقالوا جَوَزات وبَيَضات بالفتح أيضاً ولكن هذه لغة اختصت بها لغة هذيل، وعجيب أن سيبويه لم يشر قط إلى لغة هذيل و لم يذكرها وحقيق أن يقال ان التحريك فيه ثقل لاجتماع المتحركات والإسكان فيه تخفيف

---

[1] ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ، ج ١، ص ٤١٤.

[2] سيبويه ، الكتاب ، ج ٣ ، ص ٩٥

للفصل بين المتحركات وهذه قاعدة عساها عامة في مجال لغات العرب وذلكم سر شيوع لغة الإسكان وانحصار لغة التحريك وهي في لغة هذيل.

الموضع الرابع

قال ابن عقيل: (وبعض العرب يقولون الذون في الرفع والذين في النصب "نحن الذين صبحوا الصباحا   يوم النخيل غارة ملحاحا")[1]. موضع الاستشهاد في هذا الشاهد هو لفظة "الذون" والمعروف أن اسم الموصول من الأسماء المبنية لكن الذي جرى في لغة هزيل أنهم يعربون كلمة الذين إعراب جمع المذكر السالم.

ولقد أشار ابن عقيل إلى هذا المذهب وكذلك الرضى الاسترابادي حيث قال: (وجمع الذي في ذوي العلم الذين في الأحوال الثلاثة على الأكثر، واللذون في الرفع لغة هذيل)[2]. يثبت الرضى أن الاشيع والانشر هو جعل "الذين" مبنية وعلى صورة واحدة، وأمر إعرابها إعراب جمع المذكر السالم هو في لغة هذيل.

إذا قرنا هذا الموضع إلى الموضع الثاني فهمنا معنى وهو أن بعض لغات العرب ربما كانت نائية أو غير شائعة الاستعمال وهذا يصدق على مثل هذه الشواهد الغريبة للغة هذيل ولكن لا تخلو بعض كتب النحو من الإشارة لمثلها وغالباً ما تكون هذه الإشارات موجزة سريعة على نحو ما رأينا في قول الرضى، كما أن ذكر ابن عقيل لهذه اللغات وهذه الشواهد أمر يحمد له وينبغي الإشادة بذلك لأنه أكد لنا أن لغات العرب جميعاً حجة كما ذهب إليه ابن جنى و لم يستثن شيئاً من ذلك و لم يتحرج من ذكره

---

[1] ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ، ج ٢، ص ٤١٤.

[2] الرضي الاسترابادي ، شرح الكافية ، ج ٣ ، ص ١٩.

هذه الشواهد على الرغم من أن النحاة القدامى والكبار كسيبويه لم يذكروها وقد يتاح للمتأخر ما لم يقف عليه المتقدم.

من خلال حصري للغات العرب التي جاءت في شرح ابن عقيل، وجدت بعض القبائل التي ذكرت لغاتها مرة واحدة أي لها موضع واحد، وهذه القبائل هي عقيل، وربيعة، وطئ، وبنو سليم، وبنو الحارث، وبنو دبير، وبنو فقعس وعسى أن أبدأ بعقيل على حسب الترتيب في الذكر فأقول:

قال ابن عقيل : (وأما لعلَّ فالجر بها لغة عقيل ومنه لعل أبي المغوار منك قريب) [1].

موضع الاستشهاد هنا قوله "لعل أبي المغوار" حيث جاءت لعل حرفاً جاراً على لغة عُقيل "بضم العين" وبهذا تكون حرفاً يعمل عملين، إذ في اللغة العامة هي حرف يدخل على المبتدأ والخبر فينسخ حكمهما والآن على لغة عقيل تعمل الجر في الأسماء.

قال الرضى: (وعقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام الأخير ومكسورتها وكذا بعلَّ مكسورة اللام ومفتوحتها وقال:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة   لعلَّ أبي المغوار منك قريب

وهي مشكلة لان جرها عمل مختص بالحروف ونصبها لمشابهة الأفعال، وكون حرف عاملاً عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة مما لم يثبت، وأيضاً الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق لها هنا لا ظاهراً ولا مقدراً) [2]. في هذا القول بيان كاف شاف لا يحتاج إلى تعقيب، ثم يصل ابن عقيل حديثه عن هذا الموضع فيقول ومنه:

لعل الله فضلكم علينا   بشيء ان أمكم شريم

---

[1] ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ، ج ٢، ص ٤

[2] الرضي الاستراباذي ، شرح الكافية ، ج ٤ ، ص ٣٧٣.

ويعرب اسم الجلالة وأبي مبتدآن له مرفوعان بضم مقدر منع من ظهوره حركة حرف الجر الشبيه بالزائد في مثل بحسبي درهم)[1]. يذكر ابن عقيل شاهداً آخر على هذه اللغة كما يذكر الحكم الإعرابي الخاص بمثل هذا الاستخدام للفظة لعل ويرى أن الجر هنا شبيه بالزائد كان الشاهد الأول هو أبو مغوار منك قريب، والثاني هو الله فضلكم علينا وهذا يعني أن "لعل" هنا لا تفيد الترجي وإنما هي حرف جر شبيه بالزائد أي يمكن أن يستغنى عنه ويكون الكلام مستقيماً.

لقد ذهب الرضى مذهباً آخر في إعراب لفظة أبي المغوار فقال: (يحتمل أن يقال اسم لعل هو ضمير الشأن مقدر وأبي المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالي اللامات أي لعله لأبي المغوار منك جواب قريب) [2]. قدر الرضى اسماً للعل هو ضمير الشأن كما قدر لاماً جارة للفظة أبي المغوار وكل هذا يحاشي به أن يسند للفظ واحد علمين مختلفين، ويلاحظ تكلفه في تقدير المحذوفات وهذا كثير ولهذا فاني أرجح إعراب ابن عقيل وتقديره إذ قدر فقط إبطال عمل الجار وهو لعل وجعل الجر هنا شبيه بالزائد فرأيه ومذهبه تقره القواعد النحوية التي سار عليها العلماء.

أما لغة ربيعة فقد أورد لها ابن عقيل شاهداً في قوله: (وأما مع فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته.. ومن العرب من يسكنها ومنه قوله:

فريشي منكم وهواي معكم   وان كانت زيارتكم لماما

---

[1] ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ، ج ٢، ص ٤

[2] الرضي الاستراباذي ، شرح الكافية ، ج ٤ ، ص ٣٧٣

وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة وليس كذلك بل هو لغة ربيعة وهي عندهم مبنية على السكون)[1].

الحديث هنا عن كلمة "مع" وهي اسم لمكان الاصطحاب والأكثر تحريك العين فيها بالفتح ولكن كما أورد ابن عقيل فان ربيعة تسكن العين من لفظة مَعَ فتصير معْ ولكن السؤال المهم هل يقع هذا الإسكان حال وصلها بالضمائر أم في حال انفرادها أيضا؟

ذكر سيبويه لفظة "مع" في باب سماه الظروف المبهمة غير المتمكنة وقال: (وسألت الخليل عن معكم ومع لأي شيء نصبتها؟ فقال لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع ووقعت نكره وذلك قولك جاءا معاً وذهبا معا وقد ذهب معه ومن معه ، صارت ظرفاً فجعلوها بمنزلة أمام وقدام. قال الشاعر فجعلها كهل حين اضطر وهو الراعي:

وريشي منكم وهواي معكم   ان كانت زيارتكم لماما)[2]

يتحدث الخليل مجيباً سيبويه عن أمر نصبها أي تحريكها بالفتح فاخبر أن سبب ذلك استعمالها اسماً كجميع وأنها وقعت نكرة والأمر الثالث أنها استعملت غير مضافة، وعليه فان هذه إجابة عن السؤال الماضي حيث تكون "مَعَ" متحركة إذا كانت منفردة. يقول الأعلم: (وإنما أعربت [أي لفظة مع] في أكثر الكلام لوقوعها مفردة في قولهم جاءوا معا وانطلقوا معا فوقعت موقع جمع فأعربت)[3] ، لعله أراد أن يقول " وقعت

---

[1] ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ، ج ٢، ص ٦٧

[2] سيبويه ، الكتاب ، ج ٣ ، ص ٢٨٧

[3] الأعلم ، حاشية كتاب سيبويه ، ج ٣ ، ص ٢٨٧.

موقع جميع" كما ذكر سيبويه في أصل هذا النص ولكنه وقع شيء من تصحيف ، ومعنى قوله أنها أعربت أي حركت لشبهها بلفظة "جميع" المتحركة المتمكنة ، أما الشاهد فقد جاء بالإسكان في عين مع ، قال العلم : (والشاهد فيه تسكين "معْ" تشبيهاً لها بحروف المعاني المبنية على السكون مثل هلْ وبلْ لأنها في الأصل غير متمكنة)[1]. إذن يكون سبب إسكانها مشابهتها لحروف المعاني المبنية لأن مع تشبه هلْ من حيث وضعت هل على حرفين وكذلك مع، ثم بنيت عين مع على السكون والأصل في الحروف البناء والأصل في البناء هو السكون.

لقد ذكر محققو الكتاب لسيبويه أن البيت لجرير بن عطية الخطفي، وان جريراً تميمي واللغة في إسكان العين تعزى لقبيلة ربيعة وهذا يرينا أن هذا الإسكان لم يكن خاصاً بقبيلة ربيعة وإنما تشركها فيه قبائل أخرى وان الشاهد الآن جاء على لسان تميمي لا ربيعي.

بقى أن أقول ما فائدة الإسكان من جهة اللغة خاصة إذا كانت مضافة؟ لعل سبب ذلك كثرة توالى المتحركات وهى فتحتا الميم والعين وضمة الكاف وبذلك تثقل الكلمة ولهذا فان إسكان العين يخفف من هذه الحركات المتواليات.

أما لغة طئ فيذكر ابن عقيل موضعاً واحداً لها فيقول: (والمراد بقوله أن صحبه أبانا أي أن افهم صحبة واحترز بذلك عن ذوي الطائية فإنها لا تفهم صحبة بل هي بمعنى الذي فلا تكون مثل ذي بمعنى صاحب)[2]. يتكلم ابن عقيل عن "ذو" الطائية التي هي بمعنى "الذي" و لم يعرض سيبويه عند ذكره الأسماء الستة ولا المبرد في

---

[1] المصدر نفسه.

[2] ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ، ج ١، ص ٤٨.

"المقتضب" ولا الرضى في شرح الكافية "ذو" الطائية وذكرها جماعة من العلماء جاءوا بعدهم منهم ابن عقيل. وممن وردت عنده ذو الطائية ابن الناظم في شرحه وغيره . قال ابن عقيل: (ذو الطائية اسم موصول عند طئ خاص، و لم يثبته سيبويه وهي مفردة مذكرة مبنية على السكون في جميع الحالات على المشهور وتستعمل للعاقل وغيره كقول سنان الطائي:

فان الماء ماء أبي وجدي   وبئري ذو حفرت وذو طويت

ومن كلام بعض الطائيين لا وذو في السماء عرشه)[١] . يدل هذا النص على أن هذه اللغة غير مشهورة وغير مذكورة إذ لم يذكرها بعض العلماء الأوائل فهي مما اختص بذكره بعض المتأخرين كابن عقيل في شرحه لبيت ابن مالك ويمكن أن يكونوا وقعوا على هذه اللغة بتتبع الشواهد فهذه إضافة من المتأخرين لعلم النحو وهذا يدل على حركة وتطور في هذا العلم وانه ربما ظهرت جوانب لمن تأخروا لم تظهر للمتقدمين أو ربما ظهرت لهم ولكن لانحصار مثل هذه اللغة واستخدامها أهملت وتركت.

تأتي لغة سليم ايضاً في موضع واحد من شرح ابن عقيل ، وذلك أنهم ينصبون مفعولين بالفعل "قال". يقول ابن عقيل: (مذهب سليم يجرون القول مجرى الظن في نصبه مفعولين مطلقاً أي سواء كان مضارعاً أم غير مضارع وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد نحو قل مشفقاً ومن ذلك:

قالت وكنت رجلاً فطيناً   هذا لعمرو الله اسرائينا

هذا مفعول أول لقالت واسرائينا مفعول ثان)[٢] .

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ، ج ١، ص ٤١٠.

يحدث ابن عقيل بان هذه اللغة أصحابها هم سليم يعملون الفعل "قال" ماضياً أو مضارعاً لينصب مفعولين وذكر طرفاً من قول ابن مالك وهو "قل ذا مشفقاً" ولقد عرض الرضى الاسترابادي لهذه المسألة بتفصيل فقال: (وجواز إلحاقه "أي القول" بالظن مطلقاً لغة سليم، وأكثر العرب لا يجوز هذا الإلحاق إلا بشرط كون الفعل مضارعاً مخاطباً، وقال الأندلسي: منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو "يقول زيد عمرا قائماً" ولا بد عند الأكثر في الإلحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو أتقول زيداً قائماً أو منفصل بظرف نحو أقدامك تقول زيداً جالساً وأبا لسوط تقول زيداً ضارباً أو بأحد المعمولين كقوله:

أجهالاً تقول بني لؤي لعمر أبيك أم متجاهلين)[1]

يثبت الرضى أن استعمال "القول" لينصب مفعولين هو لغة سليم مطلقاً من غير ما شرط، لكن ذكر إن بعض العلماء يعمله في الخطاب مثل قلت "بفتح التاء" زيداً قائماً ويمكن أن يكون الفعل مضارعاً ولا يشترط الخطاب، كما أوضح الرضى أن أكثر العرب لا يجوز إلحاق القول بالظن في العمل إلا إذا كان الفعل مضارعاً مخاطباً مثل أن تقول زيداً قائماً، أما الشاهد فقد جاء على رأي أكثر العرب وهو الخطاب مع كون الفعل مضارعاً وفُصِلَت فيه أداة الاستفهام عن الفعل "تقول" بأحد معمولى القول وهو لفظة "جهالاً" والفاعل "أنت" ضمير مستتر وبني لؤي مفعول أول ويكون الكلام تقول بني لؤي جهالاً أم متجاهلينا.

يروي ابن عقيل عن ابني الحارث بن كعب ايضاً موضعاً واحداً فيقول: (ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الحارث بن كعب كما نقل الصَّفار في شرح

---

[1] الرضي الاستراباذي ، شرح الكافية ، ج ٤، ص ١٧٨.

الكتاب أن الفعل إذا اسند إلى ظاهر مثنى أو جمع أُتي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول قام الزيدان وقاموا الزيدون وقمنا الهندوات فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدل على التثنية والجمع وذلك قوله:

تولى قتال المشركين بنفسه   وقد أسلماه مُبْعدٌ وحميم

وقوله:

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم يعذلُ.

وقوله:

رأين الشيب لاح بمفرقي   فاعرضن عني بالخدود النواضر)[1]

يستحدث ابن عقيل في هذا الموضع عن لغة بني الحارث وهم يضمنون الفعل المسند إلى المثنى ألفاً والمسند إلى الجمع واواً فيصير الفعل كأنه له فاعلان احدهما ضمير والآخر اسم ظاهر، ثم يأتي بعد ذلك بشواهد شعرية تؤكد هذه اللغة، ولا فرق بين أن يكون الفعل ماضياً كما في المثال الأول والثالث أو أن يكون الفعل مضارعاً كما في المثال الثاني، كذلك لا فرق بين أن يكون الفعل متصلاً بفاعله وهو الاسم الظاهر اتصالاً مباشراً كما في المثال الأول والثالث أو يكونا مفصولين عن بعضهما كما في المثال الثاني.

لقد أشار سيبويه إلى هذه اللغة فقال: (واعلم أن من العرب من يقول ضربوني قومك وضرباني أخواك فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في "قالت فلانة" فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما للمؤنث وهي قليلة)[2]. قول سيبويه "من

---

[1] ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ، ج ١، ص ٤٢٧

[2] سيبويه ، الكتاب ، ج ٢، ص ٤٠.

العرب" هؤلاء هم بنو الحارث كما ذكر ابن عقيل، وقد التمس سيبويه لهذه اللغة قياساً وذلك في إثباتهم ألف التثنية وواو الجماعة، إذ شبه ذلك بتاء المؤنثة المتصلة بالأفعال الماضية في مثل "قالت فلانة" فكأنما الضمائر هنا جُعلت بمثابة علامات تبين الاسم الذي اسند إليه ذلكم الفعل، ولا أرى أن القياس بعيد إذ فيه توضيح وتركيز أكثر للمسند إليه، وفرق بين أن يقال قام الرجل والفاعل مفرد وقاما الرجلان والفاعل مثنى بدلاً عن قولهم قام الرجلان تماماً كقام الرجل ولهذا فان بني الحارث أرادوا في لغتهم حين تكلموا بسليقتهم أن يفرقوا بين المسند إليه في هذه الأحوال جميعاً.

لقد ذهب سيبويه في الأفعال التي تسند إلى جمع المذكر السالم وتذكر فيها واو الجمع مذهباً آخر، حيث لم يجعل الواو هنا علامة فقط بل نقل رأياً ليونس وذلك عندما عرض سيبويه لقول الله تعالى: (وأسروا النجوى الذين ظلموا) فإنما يجئ على البدل وكأنه قال انطلقوا: فقيل: له من؟ فقال بنو فلان. فقوله عز وجل (وأسروا النجوى الذين ظلموا) على هذا فيما زعم يونس)[1].

يرى يونس أن مثل هذا الاستخدام لا يقصد منه إثبات علامة للمسند إليه ولكن يقع الكلام هنا على البدل حيث إن واو الجمع في الآية ترعب مسندا إليه أي "فاعلاً" والذين ظلموا بدلاً ويقاس على ذلك ألف التثنية حيث وقع، ثم أن سيبويه قال تفسير يونس هذا على الاستفهام في مثل انطلقوا فقيل من هم المنطلقون فقال بنو فلان فإذا جمعت طرفي الجملة صارت انطلقوا بنو فلان. و لم ينس سيبويه شيخه الخليل فأورد

---

[1] المصدر نفسه.

له رأياً بعد رأي شيخهما يونس. قال سيبويه : (قال الخليل رحمه الله: من قال أكلوني البراغيث أجرى هذا على أوله)[١].

يقصد سيبويه بقوله (أوله) أي أول الكلام الذي ذكر في شأن هذه اللغة لأنه كان يقرأ على الخليل في هذا الكتاب ويحشي عليه فهذه إشارة لهذا الموضوع. وعلى كل فان هذه اللغة تعرف عند النحاة بلغة (أكلوني البراغيث) أكثر من أنها لغة بني الحارث.

أما لغة بني دبير وبني فقعس فقد قال عنها ابن عقيل: (إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً معتل العين سمع فله ثلاثة أوجه منها إخلاص الضم نحو قوُل وبوع ومنه قول الشاعر:

ليت وهل ينفع شيئاً ليت   ليت شباباً بوع فاشتريت

وهي لغة بني دبير وبني فقعس)[٢].

الحديث هنا عن كلمة (بوع) الفعل الماضي المبني للمجهول والبحث هنا في الصرف لا في النحو، وقد ذكر سيبويه هذه المسألة في قسم الصرف تحت باب عنوان (هذا باب ما الواو والياء فيه ثانية وهما في موضع العين منه).

أصل الفعل بالألف وهو باع واصل الألف الياء لأنها من البيع والقياس أن يقال باع بيع كما يقال في سار سير وذلك إذا بني الفعل للمجهول. قال سيبويه: (وبعض العرب يقول خيف وبيع وقيل أي بالإسكان.. وبعض العرب من يضم يقول بوع وخوف وقول يتبع الياء ما قبله، وهذه اللغات دواخل على قيل وخيف والأصل الكسر

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج ٢ ، ص ٤١.

[٢] ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ، ج ١، ص ٤٥٧.

كما يكسر فَعِلْتُ)[1]. يعلل سيبويه للغة بوع بأنها إتباع الياء لما قبلها، ومعلوم أن الفعل إذا بني للمجهول ضم أوله فكأنما الكلمة هي بيع بضم الياء لا بكسرها تمهيداً للياء بعدها ثم لما اتبعوا الياء حركة الباء والضمة تأتي تمهيداً للواو صيرت الياء واواً لأنه يعسر الانتقال من الضمة التي على الباء إلى الياء التي تليها لذلك قلبت الياء واواً بالإتباع لحركة ما قبلها وبذلك صارت بوع بدلاً عن بيع، لكن سيبويه يردف قائلاً أن مثل هذه اللغات (دواخل) أي ليست اصلاً في الكلام إذ الأصل الكسر في الباء لتأتي بعدها الياء في نحو بيع وقيل.

هذا واسأل الله الهداية والتوفيق انه على ما يشاء قدير

---

[1] سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ٣٤٢.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- الخصائص،ي، أبو الفتوح عثمان. الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، بيروت ، بدون رقم طبعة أو تاريخ.

٣- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بيروت، ١٤٢١ هـ. بدون رقم طبعة.

٤- ابن منظور، محمد بن المكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ.

٥- الأعلم، الشمنتري. حاشية كتاب سيبويه المذكور في (٩).

٦- البغدادي، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب، دار الثقافة، بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ.

٧- الجمحي، محمد بن سلام. طبقات فحول الشعراء، مطبعة المدني، القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٤١.

٨- الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.

٩- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.

١٠- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في علم أصول النحو، تقديم الدكتور احمد سليم الحمص والدكتور محمد أحمد قاسم، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

١١- عـــبد الغني الدقر، معجم قواعد العربية، درا القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـــ.

١٢- العكـــبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. التبيان في إعراب القرآن، درا الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـــ.

١٣- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب. القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـــ.

١٤- القفطـــي، جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف. إبناه الرواة على أنباه النحاة، مصورة من مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٤٠١ هـــ.